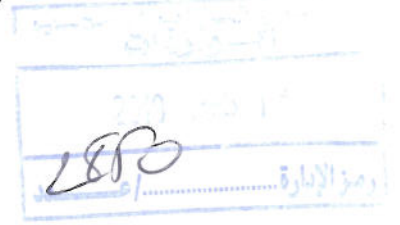


الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب



الموضوع: سؤال كتابي الي السيد وزير الداخلية.

السند القانوني: عملا بأحكام الفصل 96 من الدستور والفصل 146 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

نص الموضوع:

سيدي الوزير بلغت لجنة التحقيق في شبكات التسفير وثائق تنصت تمت بموجب إذن قضائي في قضية اغتيال الشهيد محمد البراهمي وتكشف هذه الوثائق الحديث عن إمكانية تصفية مواطن جسديا علما وأن المكالمة الموثقة بشكل قانوني دارت بين أمني على علاقة بالجهاز الخاص ومتهم في قضية اغتيال الشهيد محمد البراهمي (عبد الكريم العبيدي) والإطار الأمني لزهرة اللونغو الذي تم تعيينه مديرا للاستعلامات العامة في التحويلات الامنية التي تزامنت مع الإعلان عن وجود جهاز خاص سري لدى حركة النهضة يستهدف أمن تونس. فكيف قمتم بترقية أمني مشتبه به بدل تقديمهم للمساءلة القضائية؟

سيدي الوزير ألم تطلعوا على مكتوب إدارة الوحدة الوطنية للأبحاث في جرائم الإرهاب عدد 647 بتاريخ 19 ماي 2014 تسخير السيد حاكم التحقيق الأول بالمكتب الثاني عشر الذي تعهد بقضية اغتيال الشهيد محمد البراهمي وكيف تضمن المكتوب ما يفيد تورط قيادات أمنية ومع ذلك توليتم ترقيتها؟

سيدي الوزير الاطار الأمني لزهرة اللونغو الذي عينتموه مديرا جديدا للاستعلامات العامة هذه الادارة التي تعد على غاية من الحساسية يعتبر محل تتبع



في أكثر من قضية منشورة وبإمكانكم الاطلاع على المذكرة الممضاة من طرف السيد كاتب الدولة للأمن السابق رفيق الشلي والموجهة إليه بتاريخ 2 نوفمبر 2015 في الإدارة العامة للأمن القومي تحت عدد 4529 وتبين المذكرة أن لزهرة اللونغو محل تتبع جزائي في قضية المتهم الرئيسي فيها هي زوجة الرئيس الأسبق بن علي ومدرجة في إطارها في التفتيش الدولي فمن اقترح تعيين هذا الشخص؟

سيدي الوزير تعلمون أن الإطار الأمني عادل العرفاوي كان على رأس الإدارة المركزية لمكافحة الإرهاب خلال فترة اغتيال الشهيد محمد البراهمي ويتحمل كغيره من رؤساء الإدارات الذين لم يتعاملوا جديًا وبالشكل المطلوب مع وثيقة الاستخبارات الأمريكية بل وأخفوها فكيف أمضيتم على ترقيته وتعيينه في منصب مديرا عاما للمدرسة العليا لقوات الأمن الداخلي وتعلمون أيضا أنه محل تتبع قضائي من قبل هيئة الدفاع عن الشهيد محمد البراهمي.

سيدي الوزير الإطار الأمني المتهم في قضية اغتيال الشهيد محمد البراهمي المدعو عبد الكريم العبيدي والذي تم حفظ القضية في شأنه وتولت هيئة الدفاع تعقيبها تلقى مكاملة من امرأة تقيم خارج التراب التونسي تعلمه بأن ملفاته سيتم غلقها وأن سفارات تتكفل بذلك فهل أنتم على علم بذلك رغم أن لجنة التحقيق في شبكات التسفير وصلتها وثيقة رسمية في هذا السياق؟

سيدي الوزير لماذا توليتم ترقية الإطار الأمني المتعاونة مع الجهاز الخاص لحركة النهضة الذي ساهم في اختراق أجهزة الدولة وسهل انتشار الإرهاب واستشهاد رجال وطنيون بررة والقيام باغتيالات سياسية؟

والسلام

فاطمة المسدي

عضو مجلس نواب الشعب

بطاقة عدد 1

تتضمن إجابة للسؤال الكتابي للنائب فاطمة المسدي

موضوع السؤال:

- 1 - حول تعيين الإطار الأمني الأزهر لونغو مديرا مركزيا للإستعلامات، رغم الإشتباه في علاقته بالمدعو عبد الكريم العبيدي المتهم في قضية الشهيد محمد البراهمي والمنسوبة له تهمة العلاقة بما يسمى الجهاز السري؟
- 2 - حول تعيين السيد عادل العرفاوي بخطة مدير عام للمدرسة العليا لقوات الأمن الداخلي رغم عدم تعامله بجديّة مع وثيقة الإستخبارات الأمريكية المتعلقة باغتيال الشهيد محمد البراهمي عند تحمله مسؤولية الإشراف على الإدارة المركزية لمكافحة الإرهاب حينها؟
- 3 - حول تلقي المدعو عبد الكريم العبيدي، المتهم في قضية إغتيال الشهيد محمد البراهمي مكالمة هاتفية من امرأة مقيمة خارج التراب الوطني تعلمه فيها بأن ملفاته سيتم حفظها وأن السفارات تتعهد بذلك وبأن لجنة التحقيق في شبكات التسفير توصلت بوثيقة رسمية حول هذا الموضوع.

نص الإجابة:

- 1 - بالنسبة للإستفسار المتعلق بإرتباط السيد المدير المركزي للإستعلامات العامة الأزهر لونغو بقضية إغتيال الشهيد محمد البراهمي وبما يسمى الجهاز السري لحركة النهضة وكذلك في قضية جزائية المتهم الرئيسي فيها زوجة الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، فإنه لم يثبت وجود أي إرتباط للمسؤول الأمني المذكور بالقضايا والمسائل المذكورة.
- 2 - بالنسبة للإستفسار حول حقيقة تورط السيد المدير العام للمدرسة العليا لقوات الأمن الداخلي في قضية إغتيال الشهيد محمد البراهمي وعدم تعامله الجدي مع وثيقة الإستخبارات الأمريكية التي حذرت من إستهداف الشهيد، فتجدد الإفادة بما يلي:
 - المسؤول الأمني المذكور كان زمن إغتيال الشهيد محمد البراهمي يشرف على الإدارة المركزية لمكافحة الإرهاب وهي إدارة يتركز مجال عملها على الإستعلام فيما يتعلق بالتهديدات الإرهابية.
 - لم يثبت تورط الإطار الأمني المذكور في قضية الإغتيال المشار إليها، علما وأن السيد قاضي التحقيق المتعهد بها، كان قد تولى سماع عديد الإطارات الأمنية وقد خلص إثر ذلك إلى

توجيه التهمة إلى 03 إطارات أمنية، ولم يكن السيد المدير العام الحالي للمدرسة العليا لقوات الأمن الداخلي من بينهم خاصة وأنه قد تم سماعه بصفة شاهد وليس بصفة متهم.

- على المستوى الإداري، تم فتح بحث من طرف التفقدية العامة للأمن الوطني والتفقدية المركزية لمصالح وزارة الداخلية ولم يثبت إثره وجود أي تقصير من طرف المسؤول المعني، حيث تبين قيامه بكل ما يلزم من إجراءات وتدابير في نطاق مشمولات اختصاصه.

- في خصوص ما ينسب له من إخفاء وثيقة الإستخبارات الأمريكية التي حذرت من إستهداف الشهيد محمد البراهمي، فتجدد الإشارة إلى أنه سبق للسيد حاكم التحقيق المتعهد أن إطلع وبصفة مباشرة على الوثيقة المذكورة بمقر الإدارة المعنية وتولى تحرير محضر إطلاع ومعاينة في شأنها، كما أذن بمواصلة حفظها لديها، الأمر الذي يفند وبصورة قطعية تعمد إخفائها أو حجبها أو تداولها خارج الإطار المذكور، خاصة وأن فحواها تم تضمينه في مراسلة رسمية وتوجيهه إلى الإدارات والهياكل المعنية. إضافة إلى ذلك فإن تعليمات الإطار المذكور وبصفته المدير المركزي لمكافحة الإرهاب حينها مدونة بالمكتوب المتضمن للتهديد المذكور الذي تم تعميمه على المصالح الراجعة له بالنظر وهي لا تزال محفوظة لدى المصالح المعنية.

3 - بالنسبة لتلقي الإطار الأمني السابق عبد الكريم العبيدي لعود من جهات أجنبية تتعلق بغلق ملف قضيته المتصلة باغتيال الشهيد محمد البراهمي:

إن الإطار الأمني السابق المذكور غير مباشر لعمله بأية إدارة من الإدارات التابعة لوزارة الداخلية في الوقت الحالي وذلك على خلفية توجيه التهمة له من قبل السيد قاضي التحقيق في قضية إغتيال الشهيد محمد البراهمي وإيقافه بالسجن قبل إطلاق سراحه في إنتظار البت في القضية.

أما في خصوص علاقته بالقضية، فإن الموضوع حالياً من أنظار القضاء.